جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Pandemics and the New Implications of Societal Security: A Reading of Crisis Management Processes

الجائحة والمضامين المستجدَّة للأمن المجتمعيّ: قراءة في مسارات إدارة الأزمة

عائشة بشير التايب*

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كليّة الآداب، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية

Aicha Bechir Teyeb*

Department of Sociology and Social Work, College of Arts, University of Imam Abdulrahman Bin Faysal, Saudi Arabia

Received 13 Jun. 2020; Accepted 04 Jul. 2020; Available Online 30 Jul. 2020

Abstract

This paper presents a preliminary reading on the processes of managing the COVID-19 pandemic crisis, especially in Arab societies. It studies consequences of the rapid propagation of the virus within the context of security and also the renewal of its participants and strategies. It looks at problematic questions about new issues that have emerged in the framework of societal security during this pandemic.

We adopted a descriptive and analytical methodology that traced the pandemic's events and the news in traditional and social media, and followed-up with data and statistics that were issued by official authorities.

One of the most important results of this paper is to demonstrate the importance of the role that Arab social groups have played in the crisis management success, their specific contributions to societal control of the virus, and their role in supporting official efforts in providing health and societal security.

The most important recommendations of this paper are:

Keywords: *Security Studies, Pandemic, COVID-19, Societal Security, Crisis Management.*

المستخلص

تهدف هذه الورقة لتقديم قراءة أولية في مسارات إدارة أزمة جائحة (COVID-19)، لا سيَّما في مجتمعاتنا العربية، وما أنتجته مجريات الانتشار السريع للفيروس من توسُّع أفقي في مفهوم الأمن وتعدُّد فاعليه وتجدُّد أساليبه وإستراتيجياته. وتطرح إشكاليةً تتساءل عن المستويات الجديدة التي برزت في مفهوم الأمن المجتمعي خلال يوميات الجائحة على مستوى الإدارة الرسميَّة من جهة، وعلى مستوى المكافحة المجتمعية غير الرسمية من جهة أخرى. واعتمدت الورقة على منهجيَّة وصفيَّة تحليليَّة حاولت تعقُّب أحداث الجائحة وتلمُّس صداها في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي، واقتفاء أثر ما يصدر يوميًّا حتى تاريخ كتابة الورقة من الجهات والأجهزة الرسمية من بيانات ومعلومات وإحصاءات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر بيان أهمية الدور الذي لعبته الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمعات العربية في إنجاح إدارة الأزمة بإسهاماتها النوعيَّة في المكافحة المجتمعيَّة للفيروس، ودورها في معاضدة الجهود الرسميَّة في توفير الأمن الصحِّي والمجتمعي. كما تمّ الوقوف على دور الجائحة في مساعدة المجتمعات العربية على استعادة ثقتها بنفسها وكوادرها الأمنية والطبية، ودورها في إعادة اكتشاف تلك المجتمعات

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الجائحة، كوفيد-19، الأمن المجتمعي، إدارة الأزمات.

* Corresponding Author: Aicha Bechir Teyeb
Email: aichaettaibkorchid@yahoo.com
doi: 10.26735/XAZU9839

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2020. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

لأعماقها، وكسّر أوهام الاعتماد المطلق على الغرب المتقدم، والعجز عن التصنيع.

وتضمنت الورقة جملة من التوصيات منها عمل الجهات المختصة وطنيًّا وإقليميًّا على مزيد تثمين نتائج البحوث والدراسات العلمية والرفع من ميزانيات البحث العلمي وإعادة الاعتبار للعلماء والباحثين في مختلف الحقول والتخصُّصات. وأهمية الاعتماد على الكفاءات العلميَّة المتميزة في التخصُّصات العلمية والإنسانية والاجتماعية لمراجعة الخيارات الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى في مجال التصنيع والغذاء والدواء والبحث العلمي. والعمل على تعزيز دور المنظمات الإقليمية العربية وتحفيزها على القيام بأدوار أكثر فاعلية في حماية المصالح المشتركة في ظل التهديدات المتنامية لمجتمع المخاطر العالمي.

Increasing the efforts of the concerned authorities in order to value the results of research and scientific studies, increasing scientific research budgets, and increasing the consideration of scientists and researchers in various fields and disciplines. The importance of referring to scientific competencies in science, human and social fields to review major economic and strategic policies in food and medicine manufacturing as well as scientific research. Enhancing the role of Arab regional organizations and motivating them to play more effective roles in protecting common interests and confronting the challenges of global risks in society.

1. المقدمة

تعيش المجتمعات الإنسانية منذ انتشار وباء (COVID-19)، نهاية عام 2019 ومطلع عام 2020، حالة استثنائية ووضعًا غير مسبوق على جميع المناحي والأصعدة. وقد ترافق الانتشار السريع للفيروس وما نجم عنه من تطورات في الوضع الوبائي مع تحوُّلات اجتماعيَّة مفاجئة قلبت الحياة المعاصرة رأسًا على عقب. وأحدثت تبدُّلات جوهريَّة في أنماط عيش البشر وعاداتهم وتقاليدهم وطرق عملهم ودراستهم وأساليب تواصلهم دون سابق إشعار أو تمهيد. وتتبدَّى اليوم هذه التحولات الاجتماعية الهيكلية باعتبارها ورشة مفتوحة للبحث والدراسة، ومختبرًا حيًّا يستجدي الفهم والتفسير. ويفترض من المختصين في العلوم الأمنية والاجتماعية والإنسانية تقصِّي دلالاته، وإدراك تداعياته الماكرو والميكروسوسيولجية على أمن المجتمعات والمجموعات والأفراد في الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة.

ولطالما اعتبر علماء الاجتماع أن مزامنة الكوارث تجعل من الباحثين والمحللين أكثر نفاذًا لتناقضات المجتمعات وأقدر على الوقوف على زوايا الظل بها (Clavandier, 2004, p. 234). وتُعتبر الكوارث ظواهر اجتماعية معقدة تجعل منَّا شهود عيان على ما لا نتوقَّع حدوثه، وتمنحنا في الوقت ذاته مفاتيح لفكِّ أسرار ذواتنا ومجتمعاتنا والعالم المحيط بنا؛ فأزمنة الكوارث تبقى أزمنة فارقة تحتاج سرعة أكبر من الأزمنة الاجتماعية الأخرى لإعادة تركيب مجرياتها وفهم أحداثها. ولا يقلُّ النظر إلى الكوارث فور وقوعها ومحاولة التفكيك الحيني لمعانيها أهميةً عن التحليل البعدي والمتروِّي لها.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة التي تروم تقديم قراءة أولية في مسارات إدارة أزمة جائحة (COVID-19)، لا سيَّما في مجتمعاتنا العربية، وما أنتجته مجريات الانتشار السريع للفيروس من توسُّع أفقي في مفهوم الأمن وتعدُّد فاعليه وتجدُّد أساليبه وإستراتيجياته.

وتطرح الورقة إشكاليةً تتصل بالتساؤل عن المستويات الجديدة التي برزت في مفهوم الأمن المجتمعي خلال يوميات الجائحة على مستوى الإدارة الحكومية الرسميَّة من جهة، وعلى مستوى المكافحة المجتمعية غير الرسمية للجائحة من جهة أخرى. واعتمدت الورقة على منهجيَّة وصفيَّة تحليليَّة حاولت تعقُّب أحداث الجائحة وتلمُّس صداها في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي، واقتفاء أثر ما يصدر يوميًّا حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر من الجهات والأجهزة الرسمية من بيانات ومعلومات وإحصاءات.

2. يوميات الجائحة وكرونولوجيا أحداثها

انطلقت بدايات الحديث عن فيروس «كورونا» المستجد أو (COVID-19) مع نهاية عام 2019؛ حيث بعث طبيب العيون «لي ويلينانغ» الذي يعمل في مدينة ووهان الصينية منبع انتشار الفيروس، رسائل إلى زملائه يحضُّهم فيها على ارتداء أقنعة وملابس واقية بعد ملاحظته تواتُر حالات مرضى تتشابه أعراضهم مع أعراض مرض المتلازمة التنفُّسية الحادَّة الشديدة (سارس) الذي انتشر بين عامي 2002 و2003، لكن الطبيب استُدعي مباشرةً بعد انتشار إعلاناته من قِبَل الشرطة واتُّهم بترويج الشائعات. وهو ما صرَّح به بعد إصابته بالفيروس في منتصف يناير. وقد أُعلنت وفاته يوم 7 فبراير عام 2020.

ذاع خبر الوباء المستجد بعد ذلك، لا سيَّما مع انتشار العدوى به وسريانه بين البشر، مستغلًّا قوّة تشابُك حركة المواصلات والتنقُّل بين مختلف بقاع الأرض. تمدّد الفيروس بتمدُّد أفق العولمة وما وهبته مواثيقها للبشر من سرعة فائقة ويُسر في الحركة والسفر دون

حواجز ولا قيود. وامتطى الطائرات وعبر القارات ورافق المسافرين من الصين إلى مختلف دول العالم.

وبدا الأمر ملتبسًا في البداية، أصاب الذهول العالم وهو يُراقب أخبار الموتى والمصابين في الصين وفي أوليات الدول المتضررة، إلى أن بدأت قرارات غلق الدول حدودها تتواتر؛ لتُشلَّ حركة سفر وتنقل الأشخاص تدريجيًّا بشكل شبه مطلق، خاصة بعدما أعلنت منظمة الصحة العالمية يوم 11 مارس 2020 تصنيف «الجائحة» على حركة الانتشار العالمي للوباء بعدما تخطَّت وفياته في ذلك التاريخ أربعة آلاف شخص. وتواتر بعد ذلك بشكل تصاعدي غير مسبوق إعلان الدول والمؤسسات المحليَّة والدوليَّة عن أعداد المصابين والمتوفين؛ لتتحول النشرات الحينية المفصَّلة عن أرقام انتشار الفيروس حسب البلدان والمناطق إلى فقرات قارة تؤثث المشاهد الإعلامية وتتصدَّر النشرات الإخبارية في كلِّ الدول. وبدأت متابعة اتجاهات منحنيات أعداد المصابين والمتوفين والمتعافين محلَّ مراقبة وتتبع وتحليل من طرف السياسيين والصحفيين والباحثين والأطباء وعامة الناس.

وعلى الرغم من عدم الثبات المطلق لأرقام المصابين بالفيروس والمتوفين به والمتعافين منه في أي برهة زمنية على مدى اليوم الواحد من أيام الجائحة، نقف عند بعض الأرقام المسجلة في نهاية شهر إبريل لتوثيق مرحلي لتضخُّم حجم الضرر من الفيروس عالميًّا وعربيًّا. وقد تجاوز في هذا التاريخ العدد الإجمالي للمصابين بالفيروس عالميًّا حسب الإحصاءات الرسمية المنشورة نحو ثلاثة ملايين شخص، وبلغ إجمالي الوفيات نحو 202،880 شخصًا، فيما تماثل أكثر من 817 ألف شخص للشفاء منذ بداية الجائحة. وبلغ عدد المصابين في الولايات المتحدة الأمريكية، المتضرر الأوّل منه، 939 ألف شخص، تليها في قائمة الدول الخمس الأكثر إصابة: إسبانيا بـ223.7 ألف حالة، وإيطاليا بـ 195.3 ألف حالة، وفرنسا بـ 161.6 ألف حالة، وألمانيا بحوالي 156.5 ألف حالة (فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، 2020)

وبلغت الإصابات على مستوى بعض الدول العربية؛ في المملكة العربية السعودية 18811 حالة مؤكدة مع تسجيل 144 حالة وفاة وتسجيل 2531 حالة شفاء. وسجلت المملكة أعلى نسبة تعافٍ عربيًّا، أما الإمارات العربية المتحدة سجلت 10839 إصابة مؤكدة و82 وفاة و2090 حالة شفاء. وترد مصر في المرتبة الرابعة بعدد 4782 إصابة و2500 حالة شفاء و193 وفاة. والمغرب في المرتبة الخامسة بعدد 4120 إصابة و695 حالة تعافٍ و162 وفاة. ثم تأتي كلٌّ من الجزائر والكويت والبحرين وعمان والعراق، ثم على التوالي كلٌّ من تونس ولبنان وفلسطين والأردن والسودان وليبيا وسوريا واليمن بعدد إصابات أقل من الألف (فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، 2020).

ولعلَّه من المهم الإشارة في هذا السياق إلى ما اكتسبته الأرقام من سلطة ونفوذ غير مسبوقين في سياق جائحة (COVID-19)، وما اتخذته من رمزيَّة بالغة تجاوزت حدود الرقم لتستنطق جوهره ومدى صدقية الجهة المُفصحة عنه وشفافيتها. وشهدت أزمة الجائحة، ولا تزال، تبادلًا للتهم بين الدول والمنظمات الإقليمية والدوليَّة؛ حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وعددٌ من الدول الأوروبية المتضررة ومفوضية الاتحاد الأوروبي الصين بالتكتُّم على العدد الفعلي للمصابين، ما كان له انعكاس مأسويٌّ على تمدُّد الفيروس خارج حدودها، وبدأت تطالب الصين بدفع تعويضات مادية مقابل ذلك. ولا تزال الصين تحاول التبرُّؤ من التهمة وتحديث أرقام المصابين والمتوفين بحجج وتعليلات مختلفة.

ويُذكر في هذا الصدد أيضًا اتهام منظمة الصحة العالمية بعض الدول بعدم الإفصاح عن الأرقام الحقيقية للمصابين والتأخر في الإعلان عنها، وهو ما حصل في اتهامها إيران بالتكتُّم على وجود الفيروس على أراضيها، والتباطؤ المقصود في اتخاذ إجراءات حازمة لتطويق انتشاره. وما حصل كذلك في تشكيك الولايات المتحدة الأمريكية في نزاهة المنظمة العالمية للصحة واتهامها بالتواطؤ مع الصين وعدم الكشف عن الحقيقة، ما دفع رئيسها إلى وقف دعم بلاده ميزانية المنظمة.

واتخذت الأرقام العاكسة لتمدُّد الإصابة بالفيروس وانتشاره أبعادًا أخرى تجاوزت حدود الجغرافيا لتخترق الخرائط الاجتماعية والطبقيَّة والمهنيَّة؛ حيث أولت النشرات الإخبارية اهتمامًا خاصًّا بنوعية المصابين غير النمطيين بالفيروس، مثل الحكَّام والقادة السياسيين والوزراء، وهو ما حدا ببعضهم إلى الحديث عن ديمقراطية الوباء وعدم اقتصاره على الشرائح الاجتماعية المعدمة والفقيرة والمتوسطة، كما أولت اهتمامًا واعتبارًا خاصّين بأعداد الطواقم الطبيَّة وشبه الطبيَّة التي تعرضت للإصابة بالفيروس في سياق أداء واجبها ومجابهتها المباشرة له.

3. الأمن المجتمعيُّ: الدلالة النظرية والأبعاد المستجدة

يجدر بنا، بدايةً، التوقُّف عند مفهوم الأمن، وعلى الرغم من أنه أصبح أكثر ارتباطًا بحقل الدراسات الأمنية، فإنه يبقى مفهومًا ذا صلة وثيقة ومتقادمة بمختلف تخصُّصات العلوم الاجتماعية على تنوُّع حقولها وفروعها. وقد أصبح مفهوم الأمن في ظلِّ ما تشهده الدول

والمجتمعات من صور وأشكال انعدام الأمن في سياق العولمة من المفاهيم المعتمدة بقوّة في ساحات ومنظمات العمل الإقليمي والدولي المشترك.

ويرتبط مفهوم الأمن في مضمونه العام بزوال التهديد وانتفاء محرّكاته، والتحرُّر من الخوف والقلق مع توافر الطمأنينة والسلام. وشهد المفهوم جهودًا تنظيرية متنوعة على مدى مراحل الفكر البشري المختلفة، كما أنَّه عرف نقلة نوعية بدءًا من المنظور التقليدي الذي كان يجعل الأمن مقتصرًا على أبعاد محدّدة ترتبط بشكل رأسي بأمن الدول، نحو معانٍ أكثر شمولًا واتساعًا وأكثر استيعابًا لمناحي أمن الأفراد الموجودة داخل تلك الدول.

وقد جعل الامتداد اللامتناهي الأبعاد لمفهوم الأمن منه مجالًا عصيًّا على الضبط ما لم يقترن بما يردفه لحصر معناه. وفي هذا السياق تأتي أغلب الصيغ الثنائية المرتبطة به، مثل الأمن القومي والأمن الإنساني والأمن الاقتصادي أو الصحي أو البيئي أو الفكري أو الثقافي.. وغيرها. ولئن بقيت مختلف دلالات تلك الثنائيات ومضامينها مرتهنة إلى حدٍّ كبير بسياقاتها ومحدّدات ظهورها وانتشار تداوُلها، فإنها ظلّت في عمومها تدور في فلك المضمون العام لمفهوم الأمن وأركانه الأساسية، حتى وإن تجددت معانيها من برهة زمنية إلى أخرى.

ويُعتبر الأمن القومي، على سبيل المثال، من تلك الثنائيات المنبثقة من الجمع بين مفهوم الأمن ونطاقه المجالي أو الترابي. وقد تعدَّدت زوايا النظر لهذا المفهوم الذي انبثق في سياق الحرب الباردة وانتشر استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية واتخذ منحًى واسعًا تجاوز البُعد العسكري ليؤكد أهمية احتوائه لمختلف أبعاد الأمن وتردداته، عسكرية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو تنموية أو اجتماعية أو ثقافية (ثجيل، 2016). ومنها أصبح الأمن القومي يُستخدم باعتباره مفهومًا يستوعب مختلف جهود الدولة في حماية الوطن والمواطن من التهديدات التي تواجهه من جهة، كما يستوعب كل ما يتصل بقدرتها على استثمار الفرص وتعزيز موارد القوة وتجاوُز مكامن الضعف لديها وتحسين نوعية الحياة وجودتها من جهة أخرى. وبذلك أضحى حالة منشودة تنتصر فيها الدول والمجتمعات على مختلف مظاهر التردي والانحطاط بجميع صورهما وأشكالهما الماديَّة والرمزيَّة.

ومثّل مفهوم الأمن الإنساني بدوره مدخلًا مستجدًّا للأمن، يتمحور تركيزه حول التهديدات غير التقليدية للأمن، لا سيَّما تلك المتعلقة بالتكلفة الإنسانية للصراعات المسلحة. ومثَّل نقطةَ تحوُّلٍ في المفهوم، من أمنٍ يتمحور حول أمن الدولة وحدودها وأراضيها، إلى أمنٍ يشمل الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها وفي نطاقها. وقد انتشر استخدام مفهوم «الأمن الإنساني» وتداوُله في الخطاب الدولي في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وأكدت وثائق الأمم المتحدة أهمية تمييز الأمن الإنساني عن التنمية الإنسانية باعتبار أن التنمية الإنسانية تقوم على مسارات توسيع الإمكانات والخيارات المتاحة للأفراد، بينما يقوم الأمن الإنساني على مشروعية طموح الأفراد بعدم نضوب ما هو متوافر اليوم من خيارات وآفاق في المستقبل (Ramel, 2003 p. 80). مع تأكيدها محورية ارتباط مفهوم الأمن الإنساني بمواجهة مسارات اللايقين اليومي التي يعيشها الأفراد في ضوء التهديدات الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية والاجتماعية والشخصية التي أصبحت تتربَّص بمختلف الجماعات والمجتمعات في الشمال والجنوب في أيام السلم والحرب على حدٍّ سواء.

ومن المهم القول: إن مفهوم الأمن الإنساني حوَّل وجهة الخطاب الدولي عن الأمن نحو اعتبارٍ أكبر لكرامة الإنسان، ونحو مزيدٍ من الاعتراف بالحريات العامة والحقوق الفردية، لكن اتساع المفهوم وشموليته ما زالا يتسمان بكثير من الضبابية التي حالت دون إمكان ترجمته في صيغ قانونية ملزمة واضحة، على الرغم من انتشاره على نطاق دولي. ولكن تتمكَّن المجموعة الدولية من تجسيده في آلية أو مؤسسة محدّدة ومعلومة. وقد أكد الاستخدام الأممي لمفهوم الأمن الإنساني ما تكتسبه مختلف تهديدات القرن العشرين ومخاطره – مهما كانت طبيعتها وجوهرها، عسكريَّة كانت أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية – من تداخل وترابط جدلي بين تداعياتها وانعكاساتها (Crouzatier, 2009, p. 357) .

وأشارت إلى أنه لم يعُد بإمكان المجتمع الدولي تجاهُل مدى خطورة التهديدات الصحية بما فيها من إمكانات واسعة من انتشار الأمراض السارية والمتنقلة، لا سيَّما في ظل تراجُع المنظومات العمومية للصحة وانهيارها على المستويين المحلي والدولي في الدول النامية والمتقدِّمة على حدٍّ سواء. وهو ما وقف عليه فعليًّا العالم بأسره والدول الغربية بشكل أخص في أزمة انتشار جائحة «كورونا».

ولا بُدَّ من الإشارة، في هذا السياق، إلى أن انتباه المجموعة الدولية لجديَّة التهديدات والمخاطر الصحية واشتراطات تحقيق الأمن الصِّحّي بوصفه من ركائز الأمن الإنساني، تزامن مع انتشار مرض الإيدز ومع ظهور وباء إنفلونزا الطيور في هونغ كونغ سنة 1997؛ حيث عاد موضوع الأمراض السارية والمتنقلة ليفرض نفسه من جديد في السياسة الدولية. وطُرحت المسألة الصحية في علاقتها بالأمن لأول مرة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة عند تناوله تداعيات انتشار مرض الإيدز سنة 2000. وتم حينها الاعتراف المباشر بتأثيرها السلبي على الأمن القومي محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

إن انتشار بعض الأوبئة لاحقًا، مثل «السارس» و«الإيدز» و«كورونا»،

في عامي 2003 و2004، دفع إلى اعتبار التهديد الجرثومي خطرًا جدّيًّا يتهدَّد الأمن القومي (Rollet, 2006, p. 70). واحتل منذ ذلك التاريخ الأمن الصحي وسياسات التوقي من الأمراض السارية والمتنقلة مكانة بارزة في البرامج الوطنية والدولية، علمًا بأن بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت قبل ذلك، ومنذ تسعينيات القرن العشرين، نقاشات داخلية جديَّة حول مسألة التهديدات الصحيَّة وعلاقتها بأمن الولايات المتحدة الأمريكية (Rollet, 2006, p. 77). وانعكس ذلك الاهتمام في تقارير رسمية لمؤسسات استخباراتية وأمنية. واقترن بحركة بحثية أمريكية نشطة حول الأمراض المعدية والأمن الصحّي وشهد نشر مجموعة من الكتب والمقالات العلمية.

ومن المفيد القول: إنه إلى جانب هذا الاهتمام الكوني بالأمن الصحّي في الساحات الأكاديمية والفكريَّة وفي ساحات الفعل الدولي، برز أيضًا الاهتمام بمفهوم الأمن المجتمعي بوصفه حلقة بارزة من حلقات الأمن الإنساني. ولكن سنرى أنَّه على أهمية مفهوم الأمن المجتمعي اتخذ مناحٍ مختلفة جعلت منه أقل تداولًا وأقل صدًى، وهو ما سنناقشه لاحقًا بعد التعرُّف على أهم أسسه كما صيغت في النقاشات الفكريَّة والسياسية الأولية حوله.

واعتُبر الأمن المجتمعي من أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسَّعة والمعمَّقة للأمن، التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن في العلاقات الدولية. ويرتهن الأمن المجتمعي باستمرارية حياة المجتمع والدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته وثقافته وديانته وعاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية. ورُبط التهديد الذي يمكن أن يستهدف الأمن المجتمعي بكلِّ ما من شأنه أن يعرِّض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة الاجتماعيّة للخطر.

ومعلوم أن مدرسة كوبنهاجن كانت بمثابة تيار فكري أنتج جملة من الأعمال الفكرية في تسعينات القرن العشرين حول المسألة الأمنيَّة في ارتباطها بمجال العلاقات الدوليَّة. واضطلع رُوّادها بتجديد الأطر الفكريَّة والنظريَّة لحقل الدراسات الأمنية. وانتقد أبرز روادها «باري بوزان» (Barry Buzan) الربط التقليدي بين الأمن والقوة، وعبَّر عن عدم منطقية ذلك الاقتران الآلي بين المفهومين. ونادى بضرورة تطوير النظريات الأمنية وجعلها مواكبة للتطورات الدولية المعاصرة. ودشن «باري بيزان»، مع جملة من رفاقه في مدرسة كوبنهاجن، الدراسات النقدية للأمن منذ سنة 1980، وبادر بالمناداة بتوسيع دلالات وأبعاد مفهوم الأمن ليستوعب الأبعاد الاقتصادية والبيئية والمجتمعية إلى جانب الأبعاد السياسية والعسكريَّة، وقد مثّلت أفكار رواد مدرسة كوبنهاجن الجوهر المؤسس للأنطولوجيا الموسعة للأمن التي هيمنت فيما بعدُ على الساحات الأكاديمية والخطاب الدولي.

واعتَبر روّاد المدرسة أن مفهوم الأمن القومي يرتهن إلى حدٍّ كبير بأمن الأمة التي تعتبر الحامي الأوَّل للهوية، لكنَّ تصوُّرهم للأمن المجتمعي ارتبط بدرجة كبيرة بمسألة الهجرة؛ حيث اعتبروا وجود المهاجرين بالدول الغربيَّة مصدر تهديد لوجود الدولة (Waever et al., 1993, p. 23). وقد انصبَّ تركيزهم – عند تناولهم أبعاد الأمن المجتمعي – على التهديدات ذات الأبعاد الهوياتية والوجودية التي قد تمسُّ كيان الدولة.

ويتصل الأمن المجتمعي، برأيهم، بقدرة المجتمع على الاستمرار في الوجود بصيغه الثقافيَّة «الأصيلة» وطابعه الأساسي في ظروف متغيرة وأمام تهديدات محتملة أو فعلية. بعبارة أخرى: يتعلق ذلك الوجود المنشود، حسب رأيهم، بظروف مقبولة للتطوُّر ضمن الأطر التقليدية للدولة والمجتمع، بما فيها من ثقافة متضمنة للغة والدين والهوية والعادات والتقاليد (Chena, 2008, p. 8). فالأمن المجتمعي، حسب رأيهم، يخصُّ الوضعية التي تكون فيها المجتمعات مهدَّدة في وجودها من زاوية الهوية.

ولا بُدَّ من التأكيد أن التركيز المفرط لروَّاد مدرسة كوبنهاجن على مسألة الهوية وربطها بمسارات الأمن وإرساء الأمن المجتمعي تعرّض لكثير من النقد الذي خصَّ الاستخدام الثقافي الضيِّق لمفهوم الهوية؛ حيث جعلها منحصرة في اللغة والدين والثقافة دون المضامين السوسيولوجية الأخرى.

وأكد الباحثون معاني الهويَّة الموسعة التي تتجاوز الدين واللغة والثقافة، وضربوا مثلًا بالهوية العمّالية التي تُعتبر تجسيدًا للهويّة، فهي لا تقف عند حدود الدين واللغة. كما وُجِّه لهم النقد اللاذع للمبالغة في اعتبار الهجرة خطرًا يتهدد المجتمعات الغربية (Chena, 2008, p. 9) واستُغرب من اعتبار الهجرة تهديدًا فعليًّا للأمن المجتمعي بالدول الغربية يرقى إلى مستوى المخاطر الأخرى والتهديدات البيئية والمناخيَّة والأزمات المالية والنزاعات المسلحة. واعتبر بعضهم أن تفسير مدرسة كوبنهاجن للأمن المجتمعي يبقى أحاديًّا ولا يساعد بالتالي في حصر مختلف العوامل السوسيولوجية المنتجة للتهديد، وأن تعريفهم للأمن وللأمن المجتمعي ظلَّ لغويًّا ولسانيًّا أكثر منه سوسيولوجيًّا (Bigo, 1998, p. 70).

وبالمحصِّلة، يمكن القول: إن الأمن المجتمعي يبقى مفهومًا يُمكن أن يتسع مداه ليستوعب مناحٍ كثيرة إذا نظرنا إليه بمنظار سوسيولوجي موسَّع يأخذ بعين الاعتبار كلَّ ردود الفعل وممارسات المجتمع وتفاعُل سائر أفراده وشرائحه ومجموعاته ومؤسساته ومسيِّريه إزاء أي خطر يتربَّص بأمن مجتمعهم ووجوده ويهدِّد استقرار نسق حياته اليومية. وبهذا المعنى يمكن القول: إن جائحة

(COVID-19) أثمرت مضامين مستجدة وغير مألوفة للأمن المجتمعي ولعددٍ من مظاهره؛ حيث انغرس المفهوم - في سياق الأزمة - في محكِّ الواقع المجتمعي وتجسّدت أبعاده فعلًا وممارسةً بمنأى عن سائر التنظيرات المطلقة له. وقد لعب عنصرا المفاجأة والمباغتة، وما نجم عن سرعة سريان الفيروس من ذهول وإرباك لجميع الدول والمجتمعات وأكبر التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية، دورًا كبيرًا في ذلك التجسيد الحي للأمن المجتمعي. وبرزت مختلف تجليات الأمن المجتمعيَّة وسائر ما انبثق منها من ممارسات وأفعال اجتماعيَّة في مسارح الواقع اليومي لكل شعوب العالم ومجتمعاته، بعيدًا عن المونتاج أو التنميق؛ لتنتج لنا ممارسات اجتماعية حاولت أن تُساير الأزمة بكل تلقائية أفصحت عن ضمير جمعي مغاير عبَّر عن وجوده بأساليب متنوعة ومختلفة من مجتمع لآخر.

وارتبطت مظاهر الجدِّية، تحديدًا، بسلوكات مجتمعيَّة لم تكُن مألوفة، سمح ظرف الجائحة بتقبُّلها، بل رحّب بها، بعدما وفّر لها سياق الأزمة شروط البروز والتشكُّل والتمظهر.. سلوكات مجتمعيَّة انبثقت في كلِّ المجتمعات دون استثناء ولاقت كثيرًا من الاستحسان والترحيب. وانتشرت بفعل الهبَّات الجماعية وعنصر المحاكاة الاجتماعية للشعوب وللمجتمعات لبعضها البعض. ولعب الإعلام بوسائله وملامحه المعولمة دورًا محوريًّا في تدويل وتعميم نُسخ منقحة ومتنوعة من سلوكات المكافحة المجتمعية للجائحة، مطوّعةً لطبيعة كل مجتمع وخصوصيته.

ونخلص إلى القول عمومًا: إن المضامين المستجدة للأمن المجتمعي تبلورت في مستويات كثيرة رُبَّما يحتاج تقصّيها السوسيولوجي إلى مسافة أبعد من هذا الحيز الزمني الذي لا تزال فيه الجائحة وارتداداتها الاجتماعية نشطة وفاعلة، كما قد يحتاج إلى جهد يتجاوز نطاق هذا البحث، لكن قراءة أولية في يوميات الجائحة تكشف عن بعض تلك المضامين المستجدة للأمن المجتمعي التي يمكن تلمسها أولًا في مستوى رسمي يرتبط بمكافحة أجهزة الدولة ومؤسساتها للجائحة وإدارتها للأزمة، كما يمكن تلمسها في مستوى ثانٍ غير رسمي يتعلق بالمجتمع والأفراد، وما اتصل بهما من مبادرات وأفعال تندرج ضمن ما يمكن تسميته «المكافحة المجتمعيَّة للجائحة».

4. الإدارة الرسمية للجائحة والإستراتيجيات المعتمدة

ارتبط مفهوم إدارة الأزمات، إلى حدٍّ كبير، بمفهوم إدارة المخاطر الذي ارتبط بدوره بمفهوم الخطر المشير إلى مختلف صور التهديد الوشيك والخلل المحتمل أو الشر المحدق بالأفراد والمجتمعات بسبب ظروف معينة، ويتدرَّج الأذى من المخاطر الفردية البسيطة إلى المخاطر المجتمعية الكبرى. وتشير المخاطرة إلى احتمال تعرُّض الإنسان للضرر أو الشر في حالة التعرُّض للخطر. وتحتسب المخاطرة في ضوء تحديد الخطر وحجمه ونطاق تأثيره وتحليل حجم المخاطر التي يمكن أن تحدث بسببه.

أما الأزمة، فإنها حالة مؤقتة تصيب الجسم الاجتماعي بالضرر الذي يتجلَّى في تعطيل المكونات وأداء الوظائف على النحو المطلوب.. إنها حالة من الخلل الطارئ والمفاجئ أحيانًا، الذي قد يكون نتيجة لتراكم الخطر والمخاطر وعدم التدخل لحماية المجتمع منها (زايد، 2013، ص. 10). ويدخل المجتمع في حال استفحال الأزمة حالةً من التعطُّل والخلل البنائي الوظيفي، بما يهدِّد وجوده وكيانه، فيلجأ بالضرورة إلى مكافحة المخاطر المحدقة به من خلال محاولة إدارة الأزمة للخروج منها بأقل الأضرار، وتجاوزها وترميم ما نتج عنها.

ويُشار في هذا السياق إلى أنه مع تغوُّل العولمة اعتُبرت انعكاساتها ونتائجها المختلفة المُسهم الأكبر في وصف عصرنا الحالي بـ«مجتمع المخاطر المعولم»، الذي يبقى في نظر بعض المفكرين، مثل عالم الاجتماع الألماني «أولريخ بيك»، الناتج الأبرز لضغوط النظام الرأسمالي العالمي وسياساته الاقتصادية النيوليبرالية، التي أنتجت تحوُّلات اقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة وسياسيَّة واسعة المدى، وأحدثت تغييرًا هيكليًّا في المشهد الاقتصادي العالمي وخلَّفت آثارًا عميقة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية (جدنز، 2005، ص. 148)، وهو ما جعل التداعيات والأخطار تنتشر وتسري بصرف النظر عن الاعتبارات المكانيَّة والزمنيَّة وتؤثِّر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعيَّة والأفراد. ولا بُدَّ من القول: إنه بالتوازي مع الانتشار السريع للوعي بتلك المخاطر وإدراك وقعها المتزايد على الأفراد والمجتمعات، تطوَّر الطلب المتنامي على الحثِّ على إدارة تلك المخاطر والدعوة إلى ضرورة تحرُّك الأفراد والمجتمعات للتحسُّب والبحث عن السبل الأجدى لإدارة مختلف مساحات عدم اليقين الناجمة عن تطورات العصر وتداعياتها الجانبية، خاصة بعدما أصبحت حياتنا اليومية محاصرة بمساحات واسعة ومتجددة من عدم اليقين وانعدام الوثوق بالمستقبل اللذين أضحيا علامتين فارقتين في الوجود الإنساني (التايب، 2013، ص. 273).

وقد تحدَّث «أولريخ بيك» عن أهمية الأدوار الإيجابية التي استحدثتها مجتمعات المخاطر من حيث الحثِّ على تحمُّل المسؤولية والاستعداد الحاضر لمواجهة الخطر وملازمة الحيطة والحذر تحسبًا للمستقبل (Beck, 2003, p. 29).

وفي هذا النطاق، ظهرت أشكال جديدة من التعبئة حول

موضوعات الخطر وطريقة اتخاذ القرارات والسياسات بشأنها، وظهر ما أصبح يُعرف بديمقراطية المخاطر والديمقراطية الصحية والديمقراطية الصناعية، وحدث تحوُّل كبير في سياسات الدولة وفلسفة إدارتها لمجال السلامة العامة وأمن مواطنيها ورفاهيتهم. وفي هذا المستوى طرحت مسألة إدارة الأزمات واعتبرت نوعًا من «الإدارة الكلية» التي تحدِّد الآثار الضارة المُهدِّدة للمجتمع في لحظة زمنية ما، وتطرح في المقابل تصوُّرًا لتدخلات عمليَّة لإعادة الأوضاع إلى حالتها الاعتيادية، مع الاستجابة الحينيَّة والمباشرة لحماية مصالح الجميع.

وتقوم عمليات إدارة الأزمة، في الغالب، على نموذج تدخُّل رباعي الأركان، ينطلق من تشخيص الوضع الراهن وتحديد إشارات الخطر، ثم يتوجَّه نحو فحص الإستراتيجيات الجاهزة للتدخل، مع اختيار أكثر البدائل كفاءةً في تحقيق نتائج سريعة، ثم التدخُّل السريع لمواجهة المخاطر وإدارة عملية التدخل؛ بحيث تحقق أقصى درجة من المنفعة، ثم تأتي أخيرًا مرحلة السيطرة والحسم (زايد، 2013، ص. 18). وتحتاج مختلف هذه المراحل إلى سرعة في التنفيذ، وإلى قيادة حاسمة قادرة على اتخاذ قرارات فعالة.

وبالعودة إلى الإدارة الرسميَّة لأزمة جائحة (COVID-19)، أي تلك الإدارة المنبثقة من الحكومات والأجهزة الرسمية والدول، يمكن القول: إن مختلف دول العالم وجدت نفسها فجأة ودون سابق إشعار أمام الانتشار السريع للوباء، ولم يكُن لها من خيار سوى اعتماد مدخل التدخُّل العاجل لحلِّ الأزمة، المدخل الذي يقتضي – وفق أدبيات إدارة الأزمات والمخاطر – التعامُل مع الأزمة بشكل سريع وعاجل، ووفقًا للموارد المالية والبشرية المتاحة ودون سابق معرفة بحجم المخاطر والآثار المترتبة عليها.. ويتفاعل هذا المدخل مع المخاطر وفقًا لمتطلبات اللحظة. ويُذكر أن أغلب الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وسائر دول العالم، تحوّلت في ظرف أيام من مجرد مراقب لما يحدث في الصين، ومُتابع لما يتواتر منها من أخبار عن فتك الوباء بالبشر في مدينة ووهان الصينيَّة، إلى طرف متضرِّر بشكل مباشر منه، لا سيَّما بعد تراكُم عدد حالات الإصابة المكتشَفة، وبعد الانتشار الدرامي للوباء والتصاعد المكوكي لأعداد المصابين والمتوفين بسببه في إيطاليا وإسبانيا.

وتكشف القراءة الأوليَّة لإدارة الجائحة في بواكير يومياتها عن اعتماد الدول إستراتيجيات ثلاثًا تراوحت بين الحزم الشديد، والمراقبة الحذرة، والتجاهل المتعمَّد.

وتمثّلت الإستراتيجية الأولى، القائمة على الحزم الشديد والتعاطي الجاد مع الأزمة، في تبني عددٍ من الدول إجراءاتٍ صارمة منذ اللحظة الأولى، ورفع مستوى خطورة الأزمة إلى أعلى مستوى. واعتماد فرض عقوبات صارمة بحق المخالفين للإجراءات والتدابير الحكومية لمواجهة الوباء، وصلت إلى حدِّ دفع غرامات مالية كبيرة، واعتماد ترحيل المخالفين من المقيمين والحظر الدائم من دخول الدولة وهو ما تمّ اعتماده في سنغافورة، كما اعتُمدت سياسة اتصالية مباشرة مع القواعد الجماهيريَّة لتهدئة مخاوفهم ووضع خارطة طريق للخروج من الأزمة. وعمد بعضهم إلى استخدام القوة العسكرية والأمنية لتطبيق الإجراءات الاحترازية من حجر منزلي وحظر تجوال وتضييق مساحة الحركة والاحتكاك الفيزيائي بين الأجسام.

ومن الأمثلة السبّاقة عالميًّا في اعتماد تلك التدابير الصارمة، نذكر: هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان؛ حيث اتبعت هذه الدول تدابير فعالة منذ الوهلة الأولى، ووُفقت إلى حدٍّ كبير في تقليل أعداد الإصابات بالفيروس، على الرغم من اتصالها الشديد بالصين، البؤرة الأولى للوباء. ومنذ بداية شهر فبراير، نفّذت تلك الدول الثلاث، بشكل استباقي، قيودًا على المسافرين القادمين من الصين، على الرغم من إصرار منظمة الصحة العالمية على عدم ضرورة حظر السفر في بداية الأزمة. وعلى الرغم من حجم الكلفة الاقتصادية الباهظة لتلك الإجراءات، بما أن الصين تمثل أكبر شريك تجاري ومصدر للسياح لكلٍّ من الدول الثلاث. وتمّ، في مطلع شهر مارس، توسيع نطاق الحظر ليشمل مواطني كوريا الجنوبية وإيران وإيطاليا، التي تحوَّلت إلى بؤر جديدة لتفشي الوباء. ويُذكر أن لكلٍّ من هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان رصيدًا مهمًّا وتجربة سابقة في التعامل مع الوضع الوبائي من خلال انتشار فيروس «سارس» سنة 2003م، ويبدو أنها استفادت بقدر كبير في توظيف ذلك الرصيد والعِبَر المستلهمة منه في المكافحة الراهنة لفيروس (COVID-19).

وتمثلت الإستراتيجية الثانية، القائمة على المراقبة الحذرة لتطوُّر الأزمة، في اعتماد إجراءات احترازية أكثر مرونةً وأقلّ صرامة من الإستراتيجية الأولى، وتبنت اعتماد التدرُّج في تطبيق الإجراءات الاحترازيَّة دون الالتجاء إلى إجراءات مشددة أو تضييق كبير على حرية تحرُّك المواطنين، خاصةً في البداية. مع المبادرة بإغلاق المدارس والأماكن الثقافية، وصولًا إلى منع التجمعات لأكثر من شخصين. وتُعتبر ألمانيا المثال الأبرز لاعتماد التماشي الحذر مع تطورات الجائحة؛ حيث ظلَّت تراقب تطوُّرات الوضع وتتماهى مع منحنيات عدد الإصابات مع توخّي التدرُّج في الإجراءات الاحترازية. وتفوَّقت بذلك على بقية الدول الأوروبية في السيطرة على انتشار الفيروس والتقليل من عدد الوفيات. وفي مسار مراقبتها الحذرة،

بادرت منذ الأيام الأولى لتفشي الوباء بإجراء أعداد كبيرة جدًّا من الفحوص الشاملة، بما ساعد إطاراتها الصحية على تسريع نسق الاكتشاف المبكر لحالات الإصابة، وتتبُّع سلسلة العدوى بشكل أيسر وأسرع. وينخرط تعامل فرنسا مع انتشار الفيروس كذلك في هذه الإستراتيجية الثانية؛ حيث تمَّ فيها حظر التجمعات بشكل تدريجي منذ نهاية شهر فبراير في البداية لأكثر من 5000 شخص، ثم لأكثر من 1000 شخص، وأخيرًا لأكثر من 100 شخص، حتى أُعلِن منع جميع التجمعات، وأغلقت المدارس في منتصف مارس وأعلنت اعتماد الحجر المنزلي، واعتمدت الرفع التدريجي في مبالغ الغرامات المالية المسلطة على المخالفين.

أما الإستراتيجية الثالثة المعتمدة من طرف بعض الدول في التعامل مع الجائحة، فقد تبنَّت مقاربة قائمة على مواجهة الفيروس ومقارعته دون إجراءات احترازية تُذكر، مع تجاهل مطلق لمخاطره والتقليل من شأن الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه، خاصةً في بداية انتشاره.. وتجسَّدت هذه الإستراتيجية في صور مختلفة وأفرزت نتائج متباينة حسب الخصوصيَّة الاجتماعيَّة والثقافيَّة والديمغرافيَّة للدولة، وحسب مسار تطوُّر الجائحة وما خلَّفته بها من أضرار.. وربَّما تُعتبر كلٌّ من إسبانيا وإيطاليا أبرز الأمثلة على الدول التي خاضت المعركة مع فيروس (COVID-19) بمنطق متساهل، ولم تُعتمد في أي منهما إجراءات احترازية استثنائية، واستمر نسق الحياة فيهما عاديًّا في بدايات انتشار الفيروس. وربّما يبقى مشهد مباراة كرة القدم التي جرت يوم 19 فبراير في مدينة ميلانو، بين فريق رياضي محلّي وآخر إسباني، وحضرها حوالي أربعين ألف شخص، أكبر مثال على تحدي فيروس (COVID-19) وهو في عنفوان انتشاره. واعتُبرت تلك المباراة بمثابة القنبلة البيولوجية، وكانت نقطة تحوُّل كبيرة في تاريخ انتشار الوباء في إيطاليا وإسبانيا وأوروبا ككلٍّ، ونقطة مفصليَّة في تحويل وجهة السياسات المعتمدة أوروبيًّا تجاه الجائحة. ويمكن كذلك استحضار مثال الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاملت في البداية مع الأزمة بمنطق استعلائي وأسلوب استعراضي ثمَّن قوّة الدولة واستهان بقوة الفيروس، لا سيَّما في بداياته، لكنها سريعًا ما تراجعت وغيَّرت أسلوب التعامل بعد تمدُّد الفيروس وانتشاره.

وتمثِّل بريطانيا، بدورها، مثالًا آخر خاض الحرب مع الفيروس تحت شعار «الحصانة الجماعية»، وهي إستراتيجية مُخالِفة لسياسة «التباعد الاجتماعي»، اعتمدها المسيِّرون البريطانيون في البداية بوصفها أحد أشكال الحماية الممكنة ضدَّ انتشار الفيروس، وتعتمد على عدم اعتراض سبيل الفيروس بأي إجراءات احترازية أو بروتوكولات وقائية بغرض اكتساب الأفراد مناعة طبيعية ضد العدوى من خلال الإصابة والتعافي، لكنَّ التجربة كذلك لم تنجح، وسرعان ما تراجعت عنها بريطانيا، خاصةً بعد ارتفاع أعداد المصابين والمتوفين ووصولها أرقامًا قياسية، وبعدما أصيب بالوباء رئيس الوزراء نفسه ووزيرة الصحة في حكومته.

وبإستراتيجية «الحصانة الجماعية» نفسها، أو ما أضحى يُعرف أيضًا بـ«مناعة القطيع»، تدير دولة السويد، إلى اليوم، أزمة انتشار الفيروس. وعلى الرغم من ارتفاع أعداد المصابين والوفيات لم تفرض أي إجراءات احترازية أو قيود على حركة المواطنين. وتعتمد حكومتها على تقديم الإرشادات أكثر من تطبيق القواعد الصارمة، مع دعوة الفئات الهشة وكبار السن إلى البقاء في المنزل، وتحثُّ المواطنين على الالتزام الطوعي بالإرشادات.. وتراهن السويد، من خلال إستراتيجية «مناعة القطيع»، على تحقيق المعادلة بين التوقي من شرِّ انتشار الفيروس وتجنُّب مخاطر الانكماش الاقتصادي الذي قد ينجم عن الحجر المنزلي والحظر الكلّي للتجوال وحركة الأفراد.

ويبقى من المفيد التأكيد أن الإستراتيجيات المعتمدة أوروبيًّا في إدارة أزمة انتشار فيروس (COVID-19)، والرافضة بشكل عام لمبدأ إلزامية تقييد حركة الأفراد وإجبارهم بالقوة على البقاء في المنازل، قد اقترنت بجدل فلسفي وحقوقي طُرح بقوَّة على الديمقراطيات الغربية التي تعتبر نفسها المثل الأعلى في ضمان الحريات الفرديَّة وصون حقوق الإنسان. وقد اتَّهم بعض الحقوقيين والفلاسفة الحكومات الأوروبية بالتذرع بالوباء وبالحاجة الأمنية إلى مخالفة القوانين وتضييق المجال على الحركة، واستخدام التدابير القهرية لفرض القيود والقوانين التعسفية. وقد تحفّظ، على سبيل المثال، الفيلسوف الإيطالي «جورجيو أغمبان» على ذلك، رافضًا ما سماه «الذريعة الوبائية» (حنين، 2020) لتبرير قبول حكم «دولة الاستثناء» محلّ دولة القانون.

عمومًا، يجب القول: إن الوقت قد يبدو مبكّرًا للحكم على الإستراتيجيات الرسمية التي اعتُمدت حتى الساعة في إدارة أزمة جائحة (COVID-19)، ولكن يمكن القول: إن أي إستراتيجية معتمدة لا يمكن أن تكون وحدها العامل المسؤول عن فشل الحرب على الوباء أو نجاحها؛ فالتعمُّق في مجريات الأحداث، لا سيَّما في الدول الغربيَّة، يطرح للنقاش عوامل أخرى كثيرة يمكن أن ترفد الإستراتيجية المعتمدة وتكتب لها النجاح أو الفشل. ومن هنا يمكن، على سبيل المثال، مساءلة البنى التحتيَّة للمجتمعات بما فيها من محتوى ديمغرافي وثقافي واجتماعي وقيمي، فضلًا عن مساءلة الخيارات الاقتصاديَّة بما أن الجائحة أحرجت إلى حدٍّ كبير التوجهات النيوليبرالية للدول الغربيَّة في مجال خصخصة القطاع

الصحي. وكشفت الأزمة عن عجز منظوماتهم الصحيَّة العموميَّة عن مجابهة الكوارث الوطنية.. وبعد مشوار طويل من تنصُّل الدول الغربية من مسؤولياتها تجاه القطاع الصحي العمومي، أعادت أزمة (COVID-19) الكُرة من جديد في ملعبها، فوجدت الحكومات نفسها تحارب الوباء بمؤسسات صحيَّة عموميَّة شبه مفرغة من محتواها.

وبالإشارة إلى إدارة الدول العربية لأزمة جائحة (COVID-19)، يمكن القول عمومًا: إنها في أغلبها كانت أقرب لاعتماد الإستراتيجية الأولى، على الرغم من النسب المتفاوتة في درجة الحزم ومستويات تطبيقه وتواريخ اتخاذ القرارات.. وإن لم تكُن الدول العربية بمعزل عمَّا حصل في العالم جرَّاء تفشي الوباء، ولكن يمكن القول: إن الوصول المتأخر نسبيًّا للوباء منحها فرصًا أكبر في التروِّي في التعامُل معه بنوع من الأريحيَّة بعد الوقوف على تجربة الصين والدول الأخرى. وعلى الرغم من تفاوت أعداد المصابين والمتوفين والمتعافين بين الدول العربية، بسبب تفاوت الإمكانات المادية وكفاءة المنظومات الصحيَّة وعدد السكَّان ونسبة الوافدين والأجانب، فإن المعدّلات الأولية للإصابة ظلَّت تحت السيطرة ولم تشهد الارتفاعات المفاجئة والخارقة، مثل التي حدثت في بعض الدول الأوروبية. وقد بادر عددٌ من الدول العربية باتخاذ إجراءات احترازية منذ منتصف شهر مارس، كان من أبرزها: إعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول الجزئي في البداية ثم الكلي، وفرض الحجر المنزلي، وإيقاف الدراسة بجميع مراحلها، والتعليق التدريجي لحركة الطيران، ومحاولة توفير وسائل الحماية والمستلزمات الطبية وتعقيم الشوارع.. إلى جانب تنفيذ إجراءات الحجر الصحي الإجباري على القادمين إليها من الخارج في مرافق مخصصة يخضع فيها هؤلاء للمتابعة الصحية، إلى جانب اعتماد جملة من التدابير الأخرى لحماية الأسواق المالية وتفعيل العمل عن بُعد وخفض الفائدة بالبنوك للتقليل من تداعيات انتشار الوباء على الاقتصاد العالمي.. وعملت مختلف الدول العربية على تطبيق إستراتيجيات تواصليَّة سريعة وفعّالة مع تبنِّي الحكومات ووزارات الصحَّة العربيَّة في معظمها خطابًا واضحًا وصريحًا حول تطورات انتشار الوباء وتفاصيل تطبيق الإجراءات الاحترازية ونشر الوعي بمخاطر الفيروس وسبل التوقي منه، وتعميم الأخبار والمعلومات المحينة بالوسائل المختلفة.

وكان أغلب دول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، سبّاقة في التطبيق الصارم للإجراءات الاحترازية؛ حيث علقت المملكة الدراسة في جميع المناطق مبكرًا وأوصت بتفعيل التعليم عن بُعد لضمان استمرارية العملية التعليمية، وعلقت الرحلات الجوية تدريجيًّا نحو سبع دول في البداية ثمّ تسع، ومنها الوصول إلى التعليق الكامل باستثناء رحلات إجلاء العالقين والشحن والتجارة، مع إعفاء عمليات إلغاء التذاكر وإعادة استصدارها معفيَّة من أي رسوم، كما أغلقت الأماكن العامة والمقاهي والمساحات التجارية الكبرى والمطاعم والقاعات والنوادي الرياضية في جميع المناطق، وطبقت المملكة الحظر بكل صرامة منذ يوم 23 مارس، ووضعت غرامة مالية قدرها 1000 آلاف ريال سعودي وعقوبة بالسجن لمن ينتهك الحظر، وعلّقت الصلاة في الحرمين الشريفين وأوقفت العمرة من داخل المملكة وخارجها، كما أوقفت حركة الطيران الداخلي والحافلات وسيارات الأجرة والقطارات بين المناطق وداخلها.

وبادرت جملةٌ من الدول العربية باتخاذ إجراءات استثنائية لإنعاش اقتصاداتها الوطنية وحمايتها من تداعيات أزمة انتشار الوباء وانعكاسات فرض الإجراءات الاحترازية، وقد اتخذت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، جملةً من الإجراءات لدعم الشركات الاقتصادية بمبلغ 13 مليار دولار، ومساندة القطاع الخاص ومنشآته الصغيرة والمتوسطة من خلال صرف تعويض مالي شهري بقيمة ثمانية مليارات ريال لمدة ثلاثة أشهر، واتخذت جملة من المبادرات الأخرى لتسهيل حصول القطاع الخاص على السيولة وتمكينه من تحقيق دوره في الاقتصاد تُقدَّر بسبعين مليار ريال، إلى جانب تقديم مؤسسة النقد العربي السعودي برنامج دعم بقيمة خمسين مليار ريال للمصارف والمؤسسات المالية والمنشآت المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التصدي لمخاطر على الجائحة وتخفيف وطأتها على الاقتصاد.

وخصصت الكويت 1.5 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي، وأعلنت الإمارات العربية المتحدة عن خطة تحفيز بقيمة 27 مليار دولار لتعزيز الاقتصاد، وتقديم الدعم في مجال استهلاك المياه والكهرباء للمواطنين، وللشركات التجارية والصناعية، ومُنحت إجازات مدفوعة الراتب لبعض الحالات الاستثنائية من الموظفين.

وخصّصت مصر 6 مليارات دولار لمكافحة الفيروس ودعم نموٍّ الاقتصاد، واقتطعت 20% من رواتب أعضاء الحكومة لمدة ثلاثة أشهر لدعم العمالة غير المنتظمة. وخصصت المغرب مبلغ 200 مليون دولار لتعزيز نظام الرعاية الصحية (الزيادي، 2020). واتخذت تونس جملة من الإجراءات للمحافظة على مَواطِن العمل وضمان استمرارية الدخل للعمال والموظفين وتخفيف الأعباء المالية

الناجمة عن الوضع الوبائي ورصدت تمويلًا بقيمة 300 مليون دينار لفائدة العمال المتضررين، وتخصيص اعتماد مالي استثنائي بقيمة 150 مليون دينار تونسي لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل، وتأجيل خلاص أقساط القروض البنكية لمدة ستة أشهر لبعض الأصناف من الموظفين والشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة، ووضْع ضمان بقيمة 500 مليون دينار لتمكين المؤسسات من القروض(سكاي نيوز عربية، 2020).

وهكذا يمكن القول: إن الدول العربية نجحت إلى حدٍّ كبير، على الرغم من الإمكانات الاقتصادية المتواضعة والمحدودة لأغلبها، في إدارة أزمة جائحة (COVID-19)، وهو نجاح لم تسجِّله بعض الدول الأوروبية الغنية والمتقدمة، ولكن يُشار إلى أن عددًا من الدول العربية، بعد مضي حوالي شهرين من تطبيق إجراءات التوقي من انتشار الفيروس، بدأ يتدارس إمكانية التخفيف التدريجي لتطبيق الإجراءات الاحترازية وتبنِّي المقاربة السويدية، وذلك في إطار محاولة تحقيق الموازنة بين التصدِّي للفيروس والتخفيف من الأضرار الاقتصادية الناجمة عنه، لا سيَّما لدى قواعد عريضة من الشرائح الاجتماعية الهشة ذات الدخل المحدود. وتتوجه تونس، على سبيل المثال، إلى اعتماد إستراتيجية سمَّتها «الحجر الصحِّي الموجَّه»، تسمح ضمنها لبعض القطاعات الاقتصادية باستئناف نشاطها، ولشرائح عمرية معينة بحرية الحركة، وقررت استئناف الدروس الجامعية واستكمال عددٍ من الاختبارات الوطنية مع مطلع شهر يونيو. كما بدأت كلٌّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في التوجه نحو التخفيف من قيود الحظر على بعض المؤسسات الاقتصاديَّة والمساحات التجاريَّة، مع التشديد على ضرورة اعتماد الإجراءات الوقائية الضرورية.

5. الجائحة وصور المكافحة المجتمعية للأزمة

إن أبرز ما يمكن أن يستجلب الاهتمام في محاولة استنطاق بعض المضامين المستجدة للأمن المجتمعي ومحاولة تفهُّم ما جرى في سياق يوميات الجائحة، هو انفجار الطوق المألوف المحيط بأركان الأمن والعمليَّة الأمنيَّة؛ حيث اخترقت الجائحة حدودهما، صانعةً تمدُّدًا أفقيًّا لمفهوم الأمن ونطاق عملياته وفاعليه ووسائله وأساليبه، ما جعله يتجاوز الأجهزة الرسمية للدولة المعنية رأسًا بالمسألة الأمنية والمسؤولة عنها دون غيرها؛ ليستوعب فاعلين جددًا استوجبت الجائحة استدعاءهم واستنفارهم، وذلك بعدما تمت دمقرطة العملية الأمنية لتصبح مجالًا مفتوحًا يمكن، بل يتوجَّب على الكلِّ، الإسهام فيه. ولم تبقَ مسؤولية الحفاظ على الأمن وإرسائه منوطة بالدولة وأجهزتها، بل أصبحت مسؤولية مجتمعية جماعية مختصرة في شعار «كلُّنا مسؤول» الذي تردَّد بكل اللغات في كلِّ المجتمعات.

ولئن أُديرت أزمة الجائحة تحت بند «الحرب ضدَّ الفيروس»، فإنها لم تكُن حربًا تقليدية، بل كانت حربًا مختلفة بدلالات مستجدة، حربًا اختلفت فيها صبغة الجيش، وهيئة العدوِّ، ونوعية الأسلحة وطبيعة الإستراتيجيات الدفاعيَّة ومنطق الاستنفار، حربًا صنعت لنفسها شعاراتها ووسائلها الخاصة لتقوية الروح المعنوية لجيوشها، وتُرجمت شعاراتها وطوَّعت اللهجات المحليَّة روحها ومعانيها لتخاطب عامة الناس بما يستسيغون. ولم يبقَ العالم مع الجائحة «قرية كونيَّة»، بل تحوَّل إلى أسرة كونيَّة منكفئة على ذاتها يتهددها في الخارج خطر واحد ويتربص بها عدوٌّ واحد، وما كان عليها إلا أن تواجهه بأسلحة موحدة وبأسلوب متماثل وبهمَّةِ أسرةٍ واحدة.

اصطبغ الجيشُ بالبياض لتصبح الكوادر الطبية وشبه الطبيَّة وإداريو المستشفيات وسائقو سيارات الإسعاف جنودًا يتصدّرون الخطوط الدفاعية في كلِّ المجتمعات، ونزلوا بمختلف رتبهم وشهاداتهم وأقدميتهم ساحات الوغى للمشاركة في حرب المجتمعات ضدَّ الفيروس، وأصيب كثيرٌ منهم في المعارك وقدموا الشهداء، وعجَّت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في كل الدول والمجتمعات بصورهم وقصص نضالاتهم وسرديات استماتتهم في الحرب، وتحوَّل وزراء الصحَّة في كلِّ دول العالم إلى جنرالات حرب يديرون المعارك اليوميَّة مع العدوِّ، وتحولت وزاراتهم إلى غرف عمليات تعمل على مدار الساعة لمتابعة الوضع ورصد تطوراته وتقديم المعلومة المحيَّنة للشعب ولصاحب القرار.. وانتحر بعضهم عاجزًا عن تقبُّل الفشل في الحرب، واستقال كثيرٌ منهم، وذرف بعضهم الدموع أمام الشاشات مستحثًّا الهمم ومستجديًا العون والالتزام بالإجراءات، ومعلنًا ضراوة الحرب وجبروت العدوِّ.

وقد سجّلت الجائحة في أعماق المجتمعات العربية، مشرقًا ومغربًا، حضورًا لافتًا في الإدارة المجتمعيَّة للحرب على الفيروس، من خلال ابتداع صور وأشكال من المكافحة المجتمعيَّة له والإسهام بطريقتها في إرساء الأمن المجتمعي وتوسيع نطاقه، واتخذت نماذج المكافحة وصورها وأشكالها أبعادًا متراوحة بين الثقافي والحضاري من جهة، والاجتماعي والمدني من جهة ثانية، والتواصلي والإعلامي من جهة ثالثة.

وتجسَّدت الأبعاد الثقافية والحضارية للمكافحة المجتمعية العربية للجائحة في صور معبِّرة، تمَّ فيها استدعاء الثقافة العربية الإسلامية وأهم مقوماتها الدينية والحضارية والتاريخية، فشهدنا ابتداعًا مجتمعيًّا لافتًا لصور متباينة من استدعاء الأبعاد الروحية واستثمارها بكلِّ عفويَّة من طرف عامة الناس في الحرب على الفيروس، فعجَّت مواقع التواصل الاجتماعي بالدعوة إلى صلوات جماعية موحدة في الزمن وحملات استغفار، وتداول كبير للنصوص والأدعية المناسبة للتضرُّع إلى الله لرفع البلاء. وتجنَّد الضمير الجمعي العربي المسلم ليحمي مقدساته بمأثوراته ويبرر ما استوجبته الجائحة من إبطال غير مسبوق لصلاة الجماعة في المساجد وتعطيل صلاة التراويح في شهر رمضان، وإيقاف العمرة وإغلاق الحرمين الشريفين، ليؤكد بالحجج والأدلة والنصوص الشرعية جواز الصلاة في الرحال ويوضِّح الفروق بين فقه حفظ النفس وحفظ الدين، ويهوِّن على المسلمين وقع انكسار مجرى عاداتهم وطرق ممارسة عباداتهم.

كما وجدت الشعوب العربية في استحضار الماضي والعودة إلى التاريخ المجيد متنفَّسًا «سيكوسوسيولوجيًّا» في الحرب على الجائحة، فأعادت إحياء تراث ما كتبه العرب والمسلمون في انتشار الأوبئة، وما دوَّنه المؤرخون والعلماء في تعامُل قادتهم وحكمائهم مع انتشار الطاعون في بلاد المسلمين، وأبرزوا أن ما كان يعتمده العرب والمسلمون منذ قرون من أساليب لم يكُن يختلف في جوهره مع ما أقرته منظمة الصحَّة العالمية اليوم.

وتجسّدت الأبعاد الاجتماعية والمدنيَّة في مسار انكفاء المجتمعات العربية على ذاتها، والاستنجاد بالمحلي واستنفار كوامنه.. وبرهنت، في إطار ذلك، على قدرة بالغة في تجنيد الأفراد والجماعات المحلية والجمعيات والمنظمات الأهلية، والوقوف جنبًا إلى جنب مع الأجهزة الأمنية والعسكرية والجيوش البيضاء للإسهام في إدارة الحرب ومدِّ يد العون بتنظيم الحشود أمام المستشفيات ومراكز الكشف على الفيروس ونقاط توزيع الغذاء، وإيصال المؤونة والأدوية إلى مستحقيها، وإدارة حملات نشر الوعي بأهمية ملازمة المنازل، والتوعية بسبل التوقي من الفيروس والتعامل معه في حال الإصابة به.. إلى غير ذلك، وشهدت كل المجتمعات العربية، دون استثناء، مبادرات نوعيَّة لجمعيات خيريَّة ومنظمات أهليَّة تُشرف وتحثُّ أصحاب الهمم على الصنع المحلِّي للكمّامات والملابس الطبية الواقية وتوزيعها مجانًا على المستشفيات والكوادر الطبيَّة وشبه الطبيَّة، لا سيَّما بعد توقُّف حركة تصدير تلك المواد على نطاق دولي.

وعرف الحسُّ المدني وشعور المؤسسات الوطنيّة العموميَّة والخاصَّة بالمسؤوليَّة المجتمعيَّة تجاه المجتمع طفرةً بارزة، لا سيَّما لدى عددٍ من المؤسسات الجامعيَّة العربيَّة التي تنافست في عدد من الدول العربية في الانخراط في إدارة الأزمة بإمكاناتها المتواضعة وبكفايتها العالية. وشهدنا مبادرات لتصنيع طلاب الهندسة للأجهزة الواقية وأجهزة التنفُّس والروبوتات والتطبيقات المساندة وغيرها من المبادرات التي ستُنقش بحروف بارزة في سجلِّ حرب المجتمعات العربية ضدَّ الجائحة، فضلًا عن تسجيل محاولات رائدة لمؤسسات ومختبرات بحثيَّة وعلميَّة عربيَّة وكليات طب، لمحاولات كثيرة في إجراء التجارب وإنجاز البحوث العلمية للكشف عن أسرار الفيروس المستجدّ، ومحاولة ابتكار الأدوية المناسبة وبروتوكولات معالجة المصابين. ولا تزال المحاولات مستمرة ولم تنقطع حتى لحظة كتابة هذه الأسطر. وبغضِّ النظر عن النتائج العملية لمختلف تلك المحاولات والتجارب، سيبقى تسجيل ذلك القدر المتعالي من منسوب إعادة اعتبار المجتمعات العربية لسلطة العلم والمعرفة، وإعادة الثقة في العلماء والباحثين في حدِّ ذاته، مكسبًا اعتباريًّا.

ويُشار في النطاق ذاته، كذلك، إلى ما عرفته قيم المواطنة والولاء للوطن وارتفاع منسوب الاعتزاز بالانتماء إليه من انتصار لافت في زمن الجائحة على كلِّ ما تحمله المجتمعات العربية في أحشائها من «كسور اجتماعية» لطالما كانت تؤرِّقها وتؤجِّج الفتن فيها، وما شهده حسُّ المواطنة الراشدة المدركة لمقتضيات السياق من تجلٍّ وبيان.. لقد جعل سياق الجائحة من الوطن وطنًا للجميع وأبدعت المجتمعات في نسج سرديات الأمة الواحدة وحياكة رمزيات اللُّحمة والوحدة، فَعَلَا صوت الولاء للوطن الموحَّد فوق صوت الانقسام والفرقة، وقفزت أغلب المجتمعات العربية وهي تحارب الفيروس فوق الانتماءات والنعرات العنصريَّة والطائفيَّة والإثنيَّة والسياسيَّة والحزبيَّة والفكريَّة، على الرغم من محاولات استدراجها هنا وهناك في زمن المحنة.. كما قفزت فوق منطق التضاد ونجحت في احتواء تناقضاتها ومشكلاتها الاجتماعية من الإرهاب والطائفية ومشكلات العمالة الوافدة وغيرها.

أمّا عن الأبعاد التواصليَّة والإعلاميَّة للمكافحة المجتمعيَّة لأزمة الجائحة، فقد تجسّدت، برأيي، في الدور البطولي الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي العربية كغيرها في سائر دول العالم في كسر طوق الحجر المنزلي وتخفيف وقع حالة العزلة الاجتماعية الإلزامية ومنطق «خليك بالبيت» على الأفراد والأسر، والإسهام في

ابتداع عادات وممارسات اجتماعية جديدة في ظل إجراءات التباعُد الاجتماعي، مؤكدة إمكانية استمرار الممارسة الجماعية للفنون والترفيه والرياضة وسائر الهوايات عن بُعد، وهو ما يسَّر - إلى حدٍّ كبير - مسارات تطبُّع الأسر والأفراد، بمختلف شرائحهم العمريَّة، مع نمط حياة الحجر ويومياته القاسية الفاقدة لمعنى التواصل الاجتماعي الحي والمباشر مع الفضاء العام.

وظلَّت مواقع التواصل الاجتماعي وحدها هي النافذة التي كانت الشرائح الاجتماعية المختلفة تطلُّ من خلالها على عوالمها الاجتماعية وجماعاتها المرجعية من أهل وأقران وأصدقاء حقيقيين وافتراضيين وشركاء وزملاء دراسة وعمل.. فكانت، على الرغم من انقطاع التواصل المباشر مع الخارج، تؤمِّن وحدها البث المباشر والحي ليوميات عامة الناس والمبدعين والفنانين والرياضيين والأئمة والشيوخ، كاسرةً حدود الزمان والمكان، فضلًا عمَّا لعبته مواقع التواصل الاجتماعي من دور ريادي في بث رسائل الطمأنة ومعاضدة الجهود الرسمية في مكافحة الفيروس ونشر الوعي الصحي والمعلومة الصحيحة والتصدي للشائعات المغرضة ومحاولة ترويج الأخبار الزائفة لبث الفتن والفوضى.

6. الخاتمة

ستمثل يوميات جائحة (COVID-19) وكرونولوجيا أحداثها، بلا شك، مادة تاريخيَّة خصبة في مجال تاريخ صراع البشرية الطويل مع الكوارث والمخاطر والأوبئة، لكنَّه سيكون بكلِّ تأكيد تأريخًا مختلفًا اختلافًا جوهريًّا عمَّا سبق بحكم طبيعة السياق السوسيوتاريخي الذي احتضن الجائحة، والمنطق المستحكم في سريانها وانتشارها، ما جعل منها حدثًا عالميًّا غير مسبوق أربك الناس والسياسيين والدول والتكتُّلات الإقليمية، وأصاب العالم بالذهول وشلَّ حركته ووضع أغلب المجتمعات والأفراد في جهاته الأربع أمام مصير موحَّد اختُصر في إيقاف كلِّ المناشط وملازمة البيوت.

لقد كانت الإدارة الحكومية والرسمية لأزمة جائحة (COVID-19) إدارة معولمة بامتياز حكمتها بروتوكولات كونيَّة ملزمة صُمِّمت سلفًا لإدارة المخاطر الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض المتنقِّلة؛ لذلك فقد تشابهت الإجراءات والتماشيات المعتمدة (التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي، وحظر التجول، وغلق الحدود...) في كلِّ الدول؛ نظرًا للتنسيق المباشر مع منظمة الصحَّة العالمية وما كانت تنصُّ عليه مراقبتها للوضع الوبائي على نطاق كوني من مرئيات وآليات مناسبة لمحاربة انتشار الفيروس، لكن التحليل الميكروسيولوجي لإدارة أزمة جائحة (COVID-19) جعلنا نقف على الدور المحوري الذي لعبته المجتمعات العربية بشكل خاص بشرائحها الاجتماعية المختلفة في إدارة هذه الأزمة بطريقتها وبإسهاماتها النوعيَّة في المكافحة المجتمعيَّة للفيروس، ودورها في معاضدة الجهود الرسميَّة في توفير الأمن الصحِّي والمجتمعي بشكل عام.

ويمكن القول: إن سياق الجائحة دفع المجتمعات العربية إلى إعادة اكتشاف أعماقها واختراع ذاتها، وكسّر أوهام الاعتماد المطلق على الغرب المتقدم، وحطَّم تابوهات العجز عن التصنيع وحتميات الارتباط بالدول المصنعة. وبيَّن سياق الجائحة، بالحجة والبرهان، أن انكفاء المجتمعات والدول العربية وما يسمَّى بالدول النامية، بشكل عام، على الذات وفك الارتباط ولو جزئيًّا مع الغرب المصنِّع لا يفرز الفناء والاندثار بقدر ما يثمر الإبداع ويؤسِّس للإقلاع نحو أفق أرحب.

وعليه، يُملي علينا بالنهاية التفكُّرُ في الجائحة وما أفرزته إدارتها من مضامين متجددة في مفهوم الأمن المجتمعي، وما يمكن اعتباره دروسًا مستفادة منها، التوصيةَ بالآتي:

- الاشتغال الجدي من الآن على وضع خطط مدروسة لسياق ما بعد الجائحة؛ لأن الأمن الصحِّي قد يتعافى بالقضاء على الفيروس، لكنَّ أبعاد الأمن المجتمعي، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، لن تنتهي. وستتطلب تضافر الجهود ورصد الموازنات لضبط خطط للتعافي من تداعيات الفيروس بمختلف أبعادها.
- ضرورة تبني سياسات واضحة لإنعاش الاقتصادات الوطنية، من خلال تشخيص حجم الخسائر وحصر القطاعات والمؤسسات والفئات الاجتماعية الأكثر تضررًا، ومحاولة اتخاذ التدابير الضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي ومرافقة القطاعات المتضررة لتجاوز الانتكاسات الحاصلة.
- زيادة عمل الجهات المختصة وطنيًّا وإقليميًّا على تثمين نتائج البحوث والدراسات العلمية، والرفع من ميزانيات البحث العلمي وإعادة الاعتبار للعلماء والباحثين في مختلف الحقول والتخصُّصات.
- أهمية الاعتماد على الكفاءات العلميَّة المتميزة في التخصُّصات العلمية والإنسانية والاجتماعية لمراجعة الخيارات الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى في مجال التصنيع والغذاء والدواء والبحث العلمي في ضوء ما برهنت عليه الجائحة من أهمية

الاعتماد على الذات وتثمين القوى المحليَّة.

- ضرورة العمل على تعزيز جهود المنظمات الإقليمية العربية وتحفيزها على القيام بأدوار أكثر فاعلية في حماية المصالح المشتركة في ظل التهديدات المتنامية لمجتمع المخاطر العالمي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

التايب، عائشة. (2013). الإدارة الاجتماعية للمخاطر وسياسات التنمية والتشغيل في البلدان العربية، الحضور والعلاقة. ضمن جماعي. إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية. العدد 80. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. البحرين.

ثجيل، عادل عبدالحمزة. (2016). الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم. مجلة العلوم السياسية. (51). 375-325.

جدنز، أنطوني. (2005) علم الاجتماع، مع مدخلات عربية. ترجمة: فايز الصباغ. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

حنين، ماهر. (2020). الفلاسفة وإستراتيجيات مجابهة الوباء. مجلة الكلمة، العدد 156.

زايد، أحمد. (2013). التخطيط لآليات إدارة المخاطر في السياسات. إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 80. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. البحرين.

الزيادي، رحاب. (2020، 10 أبريل). كيف أدارت الدول العربية أزمة كورونا COVID-19؟ Ecsstudies.Com. https://. /COVID-19.ecsstudies.com/6044

سكاي نيوز عربية. (2020، 22 مارس) تونس.. تفاصيل حزمة «دعم المواطن والشركات» لمواجهة كورونا. -https://www.sky newsarabia.com/business/1330214

فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). (2020، 28 أبريل). أخبار جوجل. https://news.google.com/covid19/map?hl=ar&gl=SA&ceid=SA:ar

المراجع الأجنبية

Beck, U. (2003). La société du risque globalisé revue sous l'angle de la menace terroriste. *Cahiers internationaux de sociologie*, (1), 27-33.

Bigo, D. (1998). L'Europe de la sécurité intérieure: penser autrement la sécurité. *Entre union et nations, Presses de Sciences Po, Paris*, 65-67.

Chena, S. (2008). L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de «sécurité sociétale». Une théorie à la manière d'Huntington. *Revue Asylon (s)*, (4).

Clavandier, G. (2004). La mort collective: pour une sociologie des catastrophes. CNRS.

Crouzatier, J. M. (2009). Le concept de sécurité humaine: un progrès de la solidarité internationale?.

Ramel, F. (2003). La sécurité humaine: Une valeur de rupture dans les cultures stratégiques au Nord?. *Études internationales*, *34*(1), 79-104.

Rollet, V. (2006). Nouveau concept de sécurité et gestion des épidémies en Chine. *Politique et Sociétés*, *25*(2-3), 69-103.

Waever, O., Buzan, B., Kelstrup, M., & Lemaitre, P. (1993). Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe. New York: St.